الأمم المتحدة

الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ

Distr.
LIMITED

FCCC/CP/1995/L.6/Add.2
6 April 1995
ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأطراف
الدورة الأولى
برلين، ٢٨ آذار/مارس - ٧ نيسان/أبريل ١٩٩٥
البند ٧(ج) من جدول الأعمال

اعتماد تقرير مؤتمر الأطراف

مشروع تقرير مؤتمر الأطراف عن أعمال دورته الأولى

اضافة

المقررة: السيدة / رونغانو كاريمانزيرا (زمبابوي)

حادي عشر - الجزء الوزاري
(البند ٦ من جدول الأعمال)

ألف - بيان مستشار جمهورية المانيا الاتحادية
(البند ٦(أ) من جدول الأعمال)

١- افتتح الدكتور هيلموت كول مستشار جمهورية ألمانيا الاتحادية الجزء الوزاري للدورة الأولى لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، في الجلسة العامة الخامسة يوم ٥ نيسان/أبريل، فرحب بجميع المشتركين الى برلين عاصمة المانيا بعد توحيدها. وأشار الدكتور كول الى أنه في عام ١٩٨٩ سقط جدار برلين الذي كان ينظر اليه كرمز لتقسيم ألمانيا وأوروبا وبالتالي أفسح المجال أمام إعادة توحيد المانيا وكان علامة على نهاية المجابهة بين الشرق والغرب. ولا ينبغي السماح قط بعد اليوم بإقامة جدران عداوة بين الشعوب أو الأمم أو الدول، بين الشرق والغرب أو بين الشمال والجنوب: هذا هو الدرس الذي نتعلمه من تاريخ برلين. وقد أتاح سقوط الجدار فرصا جديدة للحرية والتفاهم والتعاون عبر الحدود.

كما أن نهاية المجابهة العالمية بين الشرق والغرب أتاحت للبشرية فرصة التصدي للمهمة الانسانية الكبرى في المستقبل ألا وهي المحافظة على الخليقة وصون مصادر الحياة.

٢- وما زالت نتيجة مؤتمر ريو تعتبر تكليفا والتزاما. ففي تلك المدينة تناولت بلدان العالم مسألة البيئة والتنمية بوصفها محور السياسة الدولية وأثبتت استعدادها لأن تتجاوز مواقف متعارضة للغاية ومصالح متباينة من أجل الوصول الى حلول مشتركة. غير أنه بسبب الانتكاس العالمي الأخير لم يتطور الزخم الذي كان متوقعا. وبدأت المصالح الذاتية الوطنية تحتل مكان الصدارة، وازاء الرغبة في تحقيق الانتعاش الاقتصادي كثيرا ما أهملت الاعتبارات البيئية ووضعت المشاريع المتطلعة نحو المستقبل على الأرفف بوصفها ترفا باهظ التكاليف، مما يدل على أن رسالة ريو في التنمية المستدامة لم تحظ لدى الدول بعد بالأهمية الكافية. غير أنه من الأخطاء الخطيرة الاعتقاد بأن التنمية الاقتصادية الايجابية الطويلة الأجل يمكن أن تتحقق على حساب البيئة. فالمشاكل البيئية العالمية تتزايد بسرعة ولا يمكن لأي بلد بمفرده أن يتغلب على الأخطار الناشئة عن تغير المناخ العالمي. لذلك فإن الحاجة تدعو لا إلى العمل المشترك من جانب الدول فحسب بل أيضا الى تنسيق وتدعيم آلية دولية للحماية البيئية في إطار الأمم المتحدة.

٣- ويعزو العلماء احترار الغلاف الجوي للأرض بـ٠,٧ درجة مئوية خلال العقد الجاري الى التأثير البشري بصورة رئيسية. وبدون سياسة مناخية فعالة من المحتمل أن ترتفع حرارة الأرض بمتوسط ١,٥ الى ٤,٥ درجات مئوية بحلول نهاية القرن الحادي والعشرين مما يهدد الجهود المبذولة لتحقيق التنمية الاقتصادية وزيادة الرخاء. وقد سببت الكوارث الطبيعية المتصلة بالمناخ في السنوات الأخيرة أضراراً بالغة للاقتصادات في جميع أنحاء العالم، وقد ابرز تحالف الدول الجزرية الصغيرة بشيء من الالحاح أن استمرار زيادة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في العالم يهدد بقاء هذه الدول بالذات.

٤- وضمان التنمية المستدامة مهمة ملقاة على البشرية جمعاء. فالنمو السريع في سكان العالم يلقي بأعباء إضافية على النظام الايكولوجي لكوكبنا مما يزيد من إلحاح العمل من أجل وقف استغلال الموارد الطبيعية بلا رادع من أجل الحفاظ على فرص التنمية للأجيال القادمة. فكل واحد منا يتأثر بعواقب الإهمال البيئي. فتدمير طبقة الأوزون أو الافراط في صيد أسماك البحار والتصحر وتلوث المياه وازالة الغابات كلها أمور تعرِّض بقاء الطبيعة والبشرية للخطر وتستوجب اتخاذ اجراء حاسم.

٥- فمنذ عام ١٩٥٠، تضاعف استهلاك العالم من الطاقة أكثر من أربع مرات. وسيؤدي تنامي سكان العالم وتوسع اقتصاد العالم الى مضاعفة ذلك الاتجاه مما يهدد بخطر زيادة انبعاثات غازات الدفيئة، وذلك ما لم تنجح البشرية في استغلال الموارد الطبيعية والقدرات التكنولوجية بطريقة أفضل. فلا تعارض يوجد بين الايكولوجيا والاقتصاد، ويجب أن نتوصل الى حلول ذكية تربط بين حماية البيئة والتنمية الاقتصادية. وبفضل تحسين كفاءة الطاقة يمكن تزويد عدد أكبر من الناس بالتدفئة والكهرباء مع استخدام نفس كمية الموارد، بل يمكن في نفس الوقت تخفيض تلوث البيئة. فالتكنولوجيا الحديثة بوسعها ليس فقط أن تسهم اسهاما أكبر في تأمين ظروف بيئية تسمح بحياة كريمة للأجيال المقبلة بل ان لها أيضا مبررات اقتصادية طويلة الأجل.

٦- ومنذ إعادة توحيد ألمانيا، ما برحت تنشأ في الجزء الشرقي من ألمانيا صناعات حديثة قادرة على المنافسة دوليا، وقد تمت الاستعاضة عن أساليب الانتاج العالية التلويث بعمليات حديثة مؤاتية للبيئة. ومن

خلال التمويل ونقل التكنولوجيا، زادت انتاجية المانيا الشرقية زيادة ملحوظة وتم في الوقت نفسه خفض التلوث بدرجة كبيرة. وهكذا فقد تم خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في الجزء الشرقي من المانيا بنسبة ٤٣ في المائة بين عام ١٩٩٠ وعام ١٩٩٤. وتظل ألمانيا ملتزمة بخفض مستويات عام ١٩٩٠ من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بنسبة ٢٥ في المائة بحلول سنة ٢٠٠٥ مع المحافظة في الوقت نفسه على النمو الاقتصادي.

٧- وقد تم الاتفاق في ريو على خفض انتاج غازات الدفيئة بحلول سنة ٢٠٠٠ لتصل الى مستوياتها في سنة ١٩٩٠. إلا أنه يجب بذل جهود لضمان عدم عودة الانبعاثات الى الارتفاع بعد ذلك التاريخ. فارتفاع استهلاك الطاقة والانبعاثات الكبيرة من غازات الدفيئة في البلدان الصناعية تعني أن هذه البلدان تتحمل مسؤولية خاصة للأخذ بزمام المبادرة واتخاذ تدابير في مجال حماية البيئة. وقد دلت التطورات التي حدثت على مدى السنوات القليلة الماضية على أنه من الاقتصادي والممكن من الناحية التقنية التكيف مع الضرورات الايكولوجية، اذا ما توفرت الارادة السياسية. ولذلك فقد رحب الدكتور كول صراحة بالمثل الصالح الذي أعطاه الاتحاد الأوروبي بأن ألزم نفسه بالعمل على منع حدوث ارتفاع في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بعد سنة ٢٠٠٠. ودعا جميع الدول الصناعية الى الانضمام الى الاتحاد الأوروبي في هذا الالتزام. وأضاف انه يجب على المؤتمر قبل كل شيء أن ينص على مواصلة الحد من انبعاثات غازات الدفيئة وتخفيضها بعد سنة ٢٠٠٠. وناشد لذلك جميع المشتركين في المؤتمر الاتفاق على ولاية أساسية للتفاوض، بحلول سنة ١٩٩٧، على بروتوكول ملزم دوليا يحدد أهدافا واضحة ومواعيد مستهدفة وتدابير لخفض انبعاثات جميع غازات الدفيئة.

٨- ولن يكون من المجدي أن تتقدم البلدان الصناعية بمطالب بيئية تتجاوز الموارد الاقتصادية أو المالية لبعض البلدان النامية. وقد أرسى مؤتمر ريو مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة التي تتفاوت بحسب قدرة كل بلد من البلدان. وفي المعركة المشتركة ضد غازات الدفيئة، يجب ايلاء الاعتبار لسبل تحقيق نقل كبير للمعارف والتكنولوجيا الى البلدان النامية، مع استخدام الأموال المتاحة عالميا لأغراض حماية المناخ بأقصى درجة ممكنة من الفعالية. ومن الأساليب الواعدة للجمع بين كلا الهدفين ذكر التنفيذ المشترك للتدابير المتوخاة بالفعل في الاتفاقية.

٩- وفي العديد من البلدان، يمكن زيادة كفاءة المرافق الصناعية ومحطات توليد الطاقة زيادة كبيرة من خلال عملية التحديث. وفي حين أنه يمكن بالطبع مواصلة خفض الانبعاثات الملوثة الناشئة عن المحطات الحديثة لتوليد الطاقة، فإن مثل هذه التحسينات تعتبر ضئيلة جدا مقارنة بتلك التي يمكن تحقيقها باستخدام نفس الموارد المالية في حالة المحطات العتيقة لتوليد الطاقة. وبالتالي وكجزء من التنفيذ المشترك، ينبغي أن توفر للدول الصناعية التي سيتعين عليها أن تتحمل العبء المالي الأكبر الحوافز للاستثمار في مجال حماية المناخ خارج حدودها وينبغي أن يسمح لها بأن تخصم جزءا من هذه الجهود من التزاماتها بخفض انبعاثات غازات الدفيئة.

١٠- وقال ان تحفظات البلدان النامية فيما يتعلق بالتنفيذ المشترك يجب أن تؤخذ مأخذ الجد، إذ يجب أن يكون التنفيذ المشترك مسألة مسؤولية مشتركة لا تسمح للبلدان الصناعية بإهمال جهودها الخاصة في مجال حماية المناخ. وإن استخدام التكنولوجيات والدراية الفنية المتاحة لتحسين حماية المناخ الدولي يتطلب اجراء حوار علمي وتكنولوجي، ولا سيما مع البلدان النامية. وينبغي الاستفادة بصورة مستمرة من الفرص

الناشئة عن نقل الدراية الفنية والتكنولوجيا الناتج عن ذلك. ويمكن اكتساب الخبرة وخلق الثقة المتبادلة خلال فترة قصيرة نسبيا بواسطة المشاريع التجريبية الطوعية. وعلى هذا الأساس، يمكن التوصل الى اتفاقات محددة في الدورة التالية للمؤتمر.

١١- وأضاف قائلا إن تهيئة بيئة يمكن العيش فيها وتمثل حماية المناخ شرطا أساسيا من شروطها هو حق من حقوق البشر جميعا. ويتحمل المجتمع الدولي مسؤولية ليس فقط تجاه الناس الذين يحتاجون حاليا الى الغذاء والعمل والضمان الاجتماعي، وانما ايضا تجاه الأجيال المقبلة. وليس هناك أي مجال للتفكير القصير الأجل أو للتهرب من اتخاذ القرارات غير المريحة.

١٢- ولا ينبغي للمؤتمر أن يكتفي بالاعلانات غير الملزمة، بل ينبغي له أن يحقق انجازات رئيسية دون اي إبطاء بشأن ثلاث قضايا رئيسية. أولا، ان البلدان الصناعية تتحمل المسؤولية عن الحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بصورة دائمة بعد سنة ٢٠٠٠. وهذه خطوة أولى حيوية وينبغي أن تظل هدفا راسخا. ثانيا، يجب على المؤتمر، بتحديده لولاية تفاوضية أساسية، أن يعطي إشارة البدء في تخفيض ملحوظ لانبعاثات غازات الدفيئة بعد سنة ٢٠٠٠. ثالثا، ينبغي للبلدان الصناعية والبلدان النامية أن تتوصل الى اتفاق بشأن التنفيذ المشترك لتدابير حماية المناخ وبالتالي اتاحة النقل الضروري للدراية الفنية والتكنولوجيا. ويجب على المجتمع الدولي أن يمضي قدما بجرأة وإصرار على الطريق الذي بدأه في ريو. وقال إن اعتماد التدابير الضرورية لحماية المناخ العالمي سيكون مبررا في نظر الأجيال المقبلة. ولذلك فقد حث المشتركين على العمل على إنجاح المؤتمر وابلاغ شعوب الأرض باهتمامهم الحقيقي بمستقبل هذا الكوكب واستعدادهم لاتخاذ مقررات وتدابير ابتكارية.

باء - بيانات الوزراء وسائر رؤساء وفود الأطراف
(البند ٦(ب) من جدول الأعمال)

١٣- وفي الجلسات العامة ٦ و٧ و٨ المعقودة في ٥ و٦ نيسان/أبريل، أدلى ببيانات ... وزيرا ... ورئيسا من رؤساء وفود الأطراف. وللاطلاع على قائمة الوزراء ورؤساء الوفود الذين أدلوا ببيانات في إطار هذا البند الفرعي، أنظر المرفق الأول أدناه.

جيم - الانتهاء من النظر في المسائل المعلقة واعتماد المقررات
(البند ٦ (ج) من جدول الأعمال)

[يستكمل فيما بعد]